الأنماط المكانية للجريمة الحضرية وعوامل تأثيرها الاجتماعي والثقافي، مقاربة سوسيولوجية إمبريقية في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة

Spatial Patterns of Urban Crime and its Social and Cultural Impact Factors: An Empirical Sociological Approach in the New Urban Poles of Annaba

د.مختارية خديجي *

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

mokhtaria.khedidji@univ-temouchent.edu.dz

د.حمدان مداح

جامعة باجي مختار عنابة

meddahhamdane2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/04 تاريخ القبول 2025/05/21 تاريخ النشر 2025/06/03

ملخص:

تهدف الدراسة الكشف عن الأنماط المكانية للجريمة الحضرية وعوامل تأثيرها الاجتماعي والثقافي، من خلال مقاربة سوسيولوجية إمبريقية في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة، وكيف تؤثر على معدلات الجريمة مع مراعاة السياق الجغرافي، خلال التحليل المكاني الاستكشافي، واكتساب رؤى حول الأنماط المكانية والزمنية للجريمة، لابد أن تأخذ كل من استراتيجيات ارتكابها وتجنبها في الاعتبار الموقع، اعتمد الباحثان منهج دراسة الحالة بأسلوب المقابلة نصف الموجهة، على عينة قوامها ثلاثة (3) أفراد، أظهرت النتائج وجود علاقة بين الأنماط المكانية للجريمة والتغيرات الاجتماعية والثقافية، وأن موقع

* المؤلف المراسل

الجريمة قد يتغير بناءً على الفصول والبيئية، وأن الاستجابات المكانية للجريمة محدودة، كما الجريمة تتجمع في مواقع وأوقات مختلفة من العام.

الكلمات المفتاحية: الأنماط المكانية؛ الجريمة الحضرية؛ التأثير الاجتماعي؛ التأثير الثقافي؛ القطب الحضري

Abstract:

The study aims to uncover the spatial patterns of urban crime and their social and cultural influences, using an empirical sociological approach in the new urban poles of Annaba. It also aims to explore how these influence crime rates, taking into account the geographical context. Through exploratory spatial analysis, insights into the spatial and temporal patterns of crime must be taken into account in both the strategies for committing and avoiding crime. The researchers adopted a case study approach using a semi-structured interview method, using a sample of three (3) individuals. The results revealed a relationship between the spatial patterns of crime and social and cultural changes. The location of crime may change based on the seasons and environment, and spatial responses to crime are limited. Crime is also clustered in different locations and at different times.

key words: Spatial patterns; Urban crime; Social impact; Cultural influence; Urban pole.

مقدّمة:

يمثل التحضر التحول الديموغرافي أو التغيير من المناطق الهامشية إلى المناطق الحضرية إذ يُعَرَّفُ بأنه النسبة المتزايدة من الناس الذين يعيشون في المدن والأقطاب الحضرية الجديدة، ويمكن للتوسع الحضري، عند التخطيط له وإدارته، أن يحسن فرص العمل ونوعية الحياة، ويضمن الأمن للساكنة، فالبيئات الحضرية هي تلك المناطق المبنية حيث يعيش الناس بكثافة، وهناك تنوع هائل في أنواع وأنماط المناطق الحضرية وكيفية تراكمها، ويحدث التحضر لسببين: الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من الريف إلى الحضر، مع احتمالية ارتباط ذلك بشدة الجريمة بمرور الوقت، وقد ركزت العديد من الدراسات المكانية

على كيفية تغير موقع الجريمة موسمياً، وفي موقع الجريمة في مواسم مختلفة، خاصة في المناطق الحضرية.

لهذا كانت الأنماط المكانية للجريمة وعوامل تأثيرها الاجتماعي والثقافي موضع اهتمام الباحثين والعلماء على حد سواء، كما درس بعض المهتمين بالجريمة تأثيرها على معدل ومكان حدوث الجريمة[1]، وتشمل هذه المتغيرات الثقافية مثل العطلات والأحداث الرياضية، التي تتكرر في نفس الوقت من كل عام، لذلك، تساهم تلك المتغيرات الاجتماعية والثقافية في الطبيعة الموسمية للجريمة[2]، وقد حاولت بعض النظريات تفسير العلاقات، التي تُلاحظ بين الجريمة والأنماط المكانية.

إذ نجد العديد من الدراسات الحديثة تركز على النظريات البيئية للجريمة، مثل نظرية الأنشطة الروتينية. فوفقًا لهذه النظرية، يمكن أن تحدث الجريمة عندما يحدث المجرم المحتمل وهدف مناسب، ونقص الوصاية في نفس الوقت والمكان، يتم تحديد الأوقات والأماكن، التي تتقاطع فيها هذه الظروف من خلال الأنشطة الروتينية للأشخاص، والتي تميل إلى أن تكون متسقة في غياب بعض الاضطرابات الخارجية، لذلك، يجب أن تتغير الأنشطة الروتينية للناس واحتمال ارتكاب الجريمة في أماكن معينة على أساس موسمي، ومن النظريات الهامة الأخرى المتعلقة بالتوزيع المكاني للجريمة نظرية نمط الجريمة، تأخذ هذه النظرية في الاعتبار كيف تشكل البنية التحتية المادية تحركات الناس وتجعلهم يتقاربون في أوقات معينة وفي مواقع محددة، للوهلة الأولى[3]، لا يبدو أنّ هذه النظرية مفيدة لشرح الأنماط الموسمية للجريمة[4]، ويبدو أنّ استخدام البنية التحتية يتغير على أساس موسمي في بعض المواقع، وبالتالي قد يشكل معدلات الجريمة الموسمية.

مما يجعلنا نبحث في إمكانية وجود علاقة بين الجريمة والسياق المكاني لحدوثها من زاويتين: من زاوية وقوع فعل الإجرام ومن زاوية فاعليته لارتباطه بالفضاء المكاني، وهو ما يتضح من خلال الإشكالية التالية:

1-الإشكالية:

تتأثر الجريمة بطبيعة الفضاءات الاجتماعية التي تحدث فيها، حيث يتشكّل نمطها وطابعها وفقًا للخصائص المكانية والزمانية التي تحيط بها، فكل سياق مكاني وزماني يفرض ديناميكية خاصة في ظهور الجريمة، سواء من حيث نوعها، أو الفاعلين المتورطين فيها، أو طبيعة التفاعل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ارتكابها.

إذ يشير الباحث **"خليل السعايدة"** من خلال دراسته: التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان[5] إلى وجود تفاوت في معدلات الجريمة بين المناطق، مع تسجيل أعلى المعدلات في المناطق المركزية. وأنّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الكثافة السكانية ومستوى الدخل تلعب دورًا هامًا في تحديد أنماط الجريمة.

وهي النتائج التي تتقاطع مع دراسة **"إيغان أردوغان"Aygün Erdoğa[6]** التي تؤكد بأنه هناك تباين في توزيع الجرائم بين المناطق المخططة والعشوائية والمناطق الانتقالية، ومن أنّ العوامل البيئية والزمانية تؤثر بشكل كبير على أنماط الجريمة، مما يدعو لضرورة دمج استراتيجيات الوقاية من الجريمة.

وفي دراسة ذات صلة بموضوعنا لـ **دنيا لعور، سعيد مزوز، أكيليس فان نيس**[7]، تمّ التوصل إلى أنّ الجرائم تحدث بشكل أكبر في الشوارع ذات الاتصال العالي والتكامل الجيد، مما يشير إلى أنّ المجرمين يستهدفون المناطق ذات الحركة المرورية العالية، بحيث توفر الشوارع المتصلة مسارات هروب متعددة، مما يجعلها جذابة للمجرمين.

مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة الأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية، **فما هي الأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة؟ وما هي عوامل تأثيرها الاجتماعي والثقافي؟**

1-2-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

1.استكشاف الأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة.

2.تحليلات الجريمة، أي المساعدة في إظهار درجة الخطر للمصالح المعنية لاتخاذ قرارات بشأن الأماكن الخطرة أمنيا.

3.نمذجة ورسم خرائط فعالة لبيانات الجريمة المكانية، وفي خصائص مهمة لحوادث الجريمة، والاعتماد المكاني بين المواقع، والاعتماد بين أنواع الجرائم المتعددة.

4.تحليل الجرائم الحضرية المرتكبة في الأقطاب الحضرية الجديدة، سواء من النواحي البنيوية أو المكانية أو الزمانية، ولتحديد نمط التوزيع المكاني للجرائم.

1-3-منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان طريقة منهجية وصفية تحليلية، من خلال منهج دراسة الحالة بأسلوب المقابلة نصف الموجهة[8]، على عينة من ساكنة الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة، قوامها ثلاثة (3) أفراد، عينة تمثيلية، كانوا أعضاء سابقين في مجموعات إجرامية نشطة في الأقطاب الحضرية الجديدة، أجريت الدراسة الإمبريقية في الفترة من 13-02-2025 إلى 04-03-2025.

2-الإطار المفاهيمي للدراسة:

2-1-مفهوم الأنماط المكانية:

يشير النمط المكاني للجريمة إلى ترتيب وتوزيع العناصر المختلفة داخل الأقطاب الحضرية، مثل حجم وشكل وموقع مختلف الميزات، ويشمل التحليل المكاني المتعدد المتغيرات في هندسة الجريمة استخدام التقنيات الإحصائية والمكانية لفهم كيفية تأثير العوامل المختلفة على أنماط الجريمة[9]، وتحديد النقاط الساخنة، والارتباطات المكانية، ونقاط الضعف، للاسترشاد بها في منع الجريمة وتخصيص الموارد، وأهم الجوانب الرئيسية؛ فهم الأنماط المكانية، وتحديد المناطق ذات التركيز العالي لحوادث الجريمة، وفحص العلاقة بين الجريمة التي تحدث في مواقع مختلفة، مع مراعاة عوامل مثل المسافة والقرب.

2-2-مفهوم الجريمة الحضرية: من المنظور الاجتماعي هي سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة، ويسبب خروجاً على قوانين المجتمع، وخرقاً لتقاليده، وقواعد الضبط الاجتماعي الرسمية كالقوانين أو غير الرسمية كالعادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير الاجتماعية[10]، ويعمل على إفساد النظام القائم، إنّ المساحات المفتوحة المهملة تسبب تأثيرًا سلبيا من خلال المساهمة في بدء الجريمة والتخريب، البيانات والأساليب ونظم المعلومات الجغرافية[11]، باستخدام برمجيات نظام المعلومات الجغرافية لرسم خرائط البيانات المكانية وتحليلها، وهي سلوك يجرمه القانون، ناتجة عن خلل في التنظيم الاجتماعي وانحراف في القواعد[12].

2-3-مفهوم التأثير الاجتماعي: التجمعات المكانية لأحداث الجريمة والبيانات الإضافية، ونماذج التنبؤ بالجريمة باستخدام خوارزميات التعلم الآلي مثل الغابات العشوائية، والانحدار اللوجستي، للتنبؤ بحوادث الجريمة بناءً على البيانات المكانية والزمنية[13]، وتحليل القرارات المكانية المتعددة المعايير[14]، والجمع بين التحليل المكاني لتحديد المناطق المعرضة بشدة لجرائم محددة، مثل القتل.

2-4-مفهوم التأثير الثقافي: الطرق العديدة التي تتشابك بها الديناميكيات الثقافية مع ممارسات الجريمة والسيطرة على الجريمة في المجتمع المعاصر؛ يؤكد على مركزية المعنى والتمثيل في بناء الجريمة كحدث مؤقت، ومسعى فرعي ثقافي، الجريمة مرتفعة في الأماكن مع الكثير من المجرمين[15]، إذ لا معنى للإجرام إن لم يعط الاهتمام للمجتمع والثقافة، فهذه الثقافة لا تحمل فقط عناصر مادية، بل عادات خاصة ومرتبة تكون لها دلالة حسب نسق القيم الخاص بها، باعتبار الثقافة هي الأرض الفعلية التي تترعرع فيها ممارسات أي مجتمع[16].

2-5-مفهوم القطب الحضري: يتم تعريف المناطق الحضرية من خلال الكثافة السكانية، وبناء مبان متعددة في كثير من الأحيان، والآثار وغيرها من الهياكل، وزيادة الاعتماد الاقتصادي على التجارة، مما يعني أنّ هناك كثافة في الهياكل البشرية، مثل

المنازل والمباني التجارية والطرق والجسور والسكك الحديدية[17]، ويقصد بها هنا الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة، وهي، ذراع الريش، الكاليتوسة، القنطرة، بوخضرة3، بوزعرورة.

3–الإطار النظري للدراسة:

3–1–الجريمة الحضرية بين النمط الزماني والمكاني:

تتجسد وجودية المجتمعات وكينونتها من خلال المعايير المجتمعية والقيم الثقافية[18]، وتطرح الجريمة الحضرية تحديات متعددة الأوجه، بما في ذلك ارتفاع معدلات الجريمة، والتفاوتات الاجتماعية[19]، والحاجة إلى استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة، تتفاقم جميعها بفعل التحضر السريع والمسائل المرتبطة به.

3–1–1–ارتفاع معدلات الجريمة والتحضر: فالتحضر السريع يفوق النمو السريع للمدن البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، تعاني؛ مما يهيئ الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الجريمة، ويمكن للفرص الاقتصادية المحدودة والحراك الاجتماعي أن يدفعا الأفراد نحو الأنشطة الإجرامية، ويمكن للنمو الحضري السريع، أن يخلق أرضا خصبة للجريمة المنظمة، ومسائل الصحة النفسية لأطفال الشوارع، ومحدداتها، وكيفية تأثيرها على نموهم النفسي[20]، ونشاطهم الإجرامي في الأقطاب الحضرية الجديدة.

3–1–2–الاستبعاد الاجتماعي: تتأثر المجتمعات المهمشة بشكل غير متناسب بالجريمة والعنف، مما يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الثقة في المؤسسات، يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الجريمة إلى الخوف من الجريمة، والتي يمكن أن تعزل الأفراد وتقوض الشعور بالمجتمع، ولتصورات الفساد والحوكمة غير الفعالة أن تقوض ثقة المجتمع في تطبيق القانون، وتسهم البيئات الحضرية السيئة الإدارة في الجريمة، وتشكل السيطرة على الجرائم مثل سرقة المركبات والسرقة تحديات مستمرة في الأقطاب الحضرية.

3-1-3-التخطيط الحضري الشامل: التخطيط الحضري الفعال أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، بما في ذلك الفقر التي تعالج البطالة في تقليل معدلات الجريمة، بناء الثقة بين أجهزة تطبيق القانون والمجتمعات أمر ضروري لمنع الجريمة على نحو فعال، يساعد إنشاء أماكن عامة آمنة وصيانة جيدة في ردع الجريمة، تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة نهجا متعدد الجوانب يشمل تطبيق القانون وجمع المعلومات والتدخلات الاجتماعية، وتتطلب معالجة قضايا الجريمة الحضرية نهجًا تعاونيًا يشمل الجهات[21].

أن التداخل بين الإجرام والمخدرات موثق جيدًا، فإن عنف العصابات يستلزم جرائم تعبيرية وجرائم أداة، وتتعلق الجرائم التعبيرية بالحوادث الناشئة عن الصراعات المستمرة بين العصابات، مثل عدم الاحترام، والهيمنة الرمزية، مثل بيع المخدرات، ذات دوافع إجرامية وترتبط ارتباطًا وثيقًا بأسباب اجتماعية مشروعة، تؤكد على حركة السكان، يُنظر إلى هذه السمة الوصفية لمشكلة العصابات على أنها انعكاس للتفاوتات الاجتماعية التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء الأقطاب الحضرية الجديدة، تضع العديد من الدول تشريعات[22]، لتجريم التجنيد النشاط الإجرامي[23]، والمعاقبة عليه[24]، وأن عملية الانضمام هي عملية تدريجية، يبدأ الفرد في وضع العصابة الهامشية، من خلال التسكع حول أفراد العصابة الآخرين ووجود أفراد الأسرة الأكبر سنًا.

3-2-الأقطاب الحضرية الجديدة:

يعد التحضر، وتحول السكان نحو المدن، أمرًا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والابتكار والوصول إلى الفرص، ولكنه يمثل تحديات مثل ضغوط البنية التحتية، مما يتطلب تخطيطًا حضريًا مدروسًا للتنمية المستدامة، وتكون المدن محركات للنشاط الاقتصادي، وتولد جزءًا كبيرًا من فرص العمل، حيث تواجه المناطق المهمشة تحديات في الوصول إلى الموارد، وتساهم المناطق الحضرية في المشاكل البيئية[25]، لكن ورغم كل ذلك يبقى خطر الانحراف بصفة عامة وعند الأطفال بصفة خاصة يشبه تماما خطر الأمراض الوبائية[26]، ففي

المناطق المكتظة بالسكان تظهر مشكلة العصابات التي أصبحت أكثر تركيزًا في المناطق الحضرية، والمشاركة في سوق المخدرات، والجرائم الانفرادية التي يتورط فيها أفراد العصابات[27]، الشيء الذي يتطلب تدخل وحماية المجتمع ككل والحفاظ على تكامله، وظهور وجود مجرمين مستمر في الأقطاب الحضرية الجديدة.

4–النظريات المفسرة للأنماط المكانية للجريمة:

تفسر ظاهرة الانحراف والجريمة والسلوك الإجرامي وفق تحليلات، انطلقت من التفاعل بين الأفراد والجماعات والأطياف الاجتماعية، والبنى التحتية المكونة لكل مجتمع، والهيئة والبنية الجسدية، تقطع النظريات القائمة على المكان شوطاً نحو الحد من هذه الجرائم، لأنه يتم التركيز على فهم الخصائص الاجتماعية والثقافية للمكان التي تحدث حول المواقع كمصادر للجريمة، تقدم تحليلاً وتفسيراً لأنماط حركة المجرمين، وتحاول تحليل منبت الجريمة بطرق تعطي بعداً مكانياً والنظر في التفاعلات المكانية بين المجرمين، وهذه النظريات لها آثار مكانية لأنها تحتوي على بيانات محددة حول كيفية استخدام الجناة للمساحة المحيطة بهم وكيف ترتبط أنماط الاستخدام هذه بأنماط النشاط الإجرامي، ومنها:

4–1–نظرية نمط الجريمة (Crime pattern theory):

تشرح نظرية نمط الجريمة عملية البحث عن الهدف الإجرامي، وتقترح استراتيجيات للحد من الجريمة[28]، وتصف الإزاحة المحتملة للأحداث الإجرامية في المكان والزمان بعد التغييرات في ملاءمة الأهداف أو المواقع المستهدفة في أماكن وأوقات معينة، وللجريمة تفسيرات لكل من منشأ الميل الجنائي الفردي والجماعي ومتى ومكان وقوع الأحداث الإجرامية، تقدم هذه النظرية تفسيرات للتباين في توزيع الأحداث الإجرامية في المكان والزمان، يقضي المجرمون العرضيون والمثابرون معظم وقتهم في نفس الأنشطة اليومية المشروعة، يتشكل موقع الأحداث الإجرامية في الزمكان، يتأثر شكل وديناميكيات هذه المساحات بهياكل الأقطاب الحضرية، التي توجه وتحد من أنماط الحركة في الزمان والمكان،

تستخدم نظرية نمط الجريمة المكونات الرئيسية للبيئة المبنية والاجتماعية، عقد النشاط، المسارات بين العقد والأحياء وحواف الأحياء، والسياق الخلفي الاجتماعي والاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع التحركات الروتينية للسكان لفهم مواقع مولدات الجريمة وجذب الجريمة، وتشكيل مناطق متكررة للإساءة للأفراد ومجموعات المجرمين، والمزيد من النقاط الساخنة الإجرامية الإجمالية، وتترجم هذه المعلومات إلى هندسة للجريمة تصف رحلات المجرمين الأفراد إلى الجريمة، ومجموعات المجرمين وضحاياهم أو أهدافهم.

4-2-نظرية النشاط الروتيني (Routine activity theory):

هي نظرية عامة لفحص التوزيع المكاني للجريمة من خلال معالجة وتقدير التوزيع المكاني لمساكن المجرمين والأهداف وأنماط الحركة المتوقعة لكل منهم عبر المكان والزمان، وأنماط الحركة المكانية النموذجية، والخصائص الظرفية للمواقع لوضع تقديرات لإمكانات الجريمة في مواقع مختلفة في نقاط زمنية مختلفة، ويقدم أربعة مساهمات رئيسية، أولاً، تجعل المعادلات الأفكار المتضمنة في النظرية صريحة، ثانيًا، من خلال إنشاء مقاييس «الإمكانات» المكانية للمجرمين والأهداف والأوصياء، لتفعيل الآثار المكانية في دراسات المكان والجريمة، ثالثًا، توفر المعادلات اعتبارًا صريحًا للمجرمين. رابعًا، تقترح هذه المعادلات طرقًا يمكن للباحثين من خلالها استخدام عمليات المحاكاة للتنبؤ بأنماط مستقرة، بالإضافة إلى التغييرات في مستويات الجريمة على المستويين الجزئي والكلي، ذكر **كوهين وفيلسون**[29]، أنه يجب أن يكون هناك مجرم متحمس، وهدف مناسب، وعدم وجود وصي قدير، وسعت إلى شرح التغيرات في اتجاهات معدلات الجريمة استنادا إلى أهداف مناسبة، من خلال إحدى الآليتين: -التغييرات في الأنشطة الروتينية للناس؛ - ووجود أهداف أنسب.

4-3-نظرية الاختيار العقلاني (Rational selection theory):

المبنية على افتراض أن الأفراد يختارون مسار عمل يتماشى بشكل أكبر مع تفضيلاتهم الشخصية، تُستخدم لنمذجة صنع القرار الفردي، خاصة في سياق الجريمة الظرفية، حيث تكون الخيارات متسقة لأنها تتم وفقًا للتفضيل الشخصي، تهدف للمساعدة في التفكير في منع الجريمة الظرفية، بالنسبة للاختيارات التي تكون فيها احتمالات النتائج إما محفوفة بالمخاطر أو غير مؤكدة، تُظهر العوامل العقلانية اتساقًا بين اختياراتها بقدر ما يتوقعه الفرد المجرم من مغامر ذكي، والافتراض هو أن الجريمة سلوك متعمد، يتم تنفيذه لتحقيق احتياجات المجرم، مثال، إذا كانت المحفظة أو الهاتف النقال يظهر مرئيا من داخل السيارة، ويمكن الوصول إليهما، قد يغري المجرم لتنفيذ السرقة باغتنام الفرصة، فذا السلوك اختيار عقلاني عنده.

5–العينات المتعلقة بالأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة:

الأسماء المذكورة وهمية؛ بطلب من أصحابها، وهي نماذج حقيقية؛ للكشف عن الأنماط المكانية للجريمة الحضرية، من أفواه هؤلاء، الذين كانوا هم من يحددون تلك الأنماط.

5–1–الحالة الأولى: علي، 32 سنة، مستوى الثانية متوسط، متزوج، أب لطفلين، عضو سابق في جماعة إجرامية، مسبوق قضائيا لعدة مرات، يعترف بأنه مذنب بارتكاب جريمة أو أكثر، تضم المجموعة ثلاثة أعضاء أو أكثر، تتراوح أعمارهم بين 11 و30 عامًا، يشترك الأعضاء في هوية، مرتبطة عادةً باسم، ينظر الأعضاء إلى أنفسهم على أنهم عصابة، ويعترف بهم الآخرون على أنهم عصابة، والمشاركة في ترويج المخدرات، والجرائم الانفرادية، وأنه يمكن جذب الشباب ودفعهم إلى عضوية المجموعة، الجذب هو الميزات التي تجذب الشباب، مثل إدراك السمعة المتزايدة والمكانة الاجتماعية، والرغبة في أن تكون مع الأصدقاء والعائلة المتورطين بالإجرام، والوعد بالمال والمخدرات، والفخر الثقافي والتماهي مع حي الفرد، في المقابل، بسبب ارتفاع مستويات الجريمة والعنف في الأحياء، أن المجموعات توفر مدخلًا إلى مبيعات المخدرات، بشكل أساسي في التوزيع على

مستوى الشارع، والذي عند النظر إليه ظاهريًا يديم التأكيد على أن العصابات تتحكم في توزيع المخدرات، مع مراعاة التوزيع المكاني لمساكن المجرمين في القطب الحضري، والحركة المتوقعة لكل منهم عبر المكان والزمان؛ لضمان النجاح، بعد جمع المعلومات عن مواقع الأشخاص الضحايا بدقة، ونغير أنماط الحركة المكانية، في الحدائق والمطاعم والأسواق، أين ترتبط بالتغيرات الموسمية في ارتكاب الجريمة، فالأنشطة التي تحدث حول المواقع والأماكن كمصادر للجريمة، تقلد هذه المجموعات الأكثر قوة من أجل كسب الاحترام من المنافسين، أن العصابات تتنقل حسب عملية الترحيل من المناطق الهامشية، وبنشاط العصابات لتوسيع عملياتها المتعلقة بالمخدرات ذات دوافع إجرامية، والمتغيرات الاجتماعية والثقافية لتلك المنطقة.

5-2-الحالة الثانية: عادل، 29 سنة، ذو مستوى السادسة ابتدائي، متزوج وأب لطفلة، عضو سابق في جماعة إجرامية، وذو سوابق عدلية متكررة منذ سن المراهقة، تم ترحيله من حي هامشي إلى القطب الحضري الجديد، يقول: بلغت نسبة الشباب الذين انضموا إلى العصابة ذروتها في أوائل سن المراهقة، بمجرد مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية، وتميل العصابات إلى الظهور في أشد المناطق حرمانا الهامشية، وبالتالي تجذب الشباب المحرومين المقيمين في تلك المناطق، ما يبدو أنه يتغير بمرور الوقت هو مقدار الاهتمام الذي يتلقونه، بيع المخدرات وترويجها، هذه الجريمة لم تكن هي الوحيدة التي خطّطَ للقيام بها مع رفاقه، وكذلك العنف والمشاجرات مع الضحايا والجماعات الإجرامية الأخرى، تختار الأنماط المكانية حسب الخصائص الظرفية للمواقع؛ لوضع تقديرات لإمكانات الجريمة في مواقع مختلفة في نقاط زمنية مختلفة، من القطب الحضري الجديد.

تخافهم الساكنة بسبب الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالآخرين، وتضرب مثالاً سيئًا للأطفال في المنطقة، عندما يتركون المدرسة في الواقع، أو يعانون من البطالة وتعاطي المخدرات، والمهلوسات، تعد عضوية العصابات مؤشرًا قويًا على العنف الفردي في مرحلة

المراهقة، كلما كان الشخص أكثر اندماجًا في عصابة، كلما زادت هويته الذاتية من العصابة كلما بقي هذا الشخص في العصابة، مما يؤثر سلبًا على الجهود المبذولة لقطع العلاقات مع العصابات، أي الانسحاب والتوبة، تلجأ المجموعة للتغييرات في مستويات الجريمة على المستويين الجزئي والكلي، يبلغ المجرمون بشكل أقل تكرارًا عن تعرضهم للإكراه أو التجنيد بنشاط للانضمام إلى العصابة، أصبح عنف العصابات معقدًا ومميتًا ومقاومًا للوقاية والسيطرة على مر السنين، ويتم توزيع النشاط الإجرامي حسب الزمان والمكان في المدينة لضمان نجاحه، والأنشطة التي تحدث حول المواقع كمصادر للجريمة، تشكل عصابات الشوارع في المناطق الحضرية تهديدًا منخفضًا ولكنه متزايد، واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وغيرها من مواقع الإنترنت لتنسيق النشاط الإجرامي، فإن متوسط الوقت الذي يظلون فيه نشطين في العصابة هو عام إلى عامين.

5-3-الحالة الثالثة: لطفي، 28 سنة، ذو مستوى الأولى متوسط، أعزب، عضو سابق في جماعة إجرامية، سجين سابق لمرتين، بسبب السرقة وترويج المخدرات، يقول: أصبحت مجرما مقلدا رفاق السوء، فالتقليد هو العنصر النمطي المميز للحياة الاجتماعية؛ لأنه يمثل الومضة الأولى للشعور، وهو رمز الاندفاع العاطفي الأولي، ولا يمكن فصل هذه الجرائم عن المحيط الذي تحدث فيه، توفر النماذج المكانية المتعددة المتغيرات إطارا للتحديد المباشر لهياكل الترابط بين الجرائم، وعن أنماط الجريمة العامة الأساسية المشتركة بين أنواع الجرائم المتعددة في الأقطاب الحضرية الجديدة، اعتبارا بأن المجتمع هو الذي يصنع الفرد وليس العكس.

عنف العصابات حلقة تنبع من الطبيعة المتغيرة والمتقلبة للصراع والتنافس، تمثل الطبيعة المحلية لهذه الأنواع من الأنماط الدورية لجرائم العصابات والعنف في جميع أنحاء المدينة الجديدة، واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وغيرها من مواقع الإنترنت لتنسيق النشاط الإجرامي، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك المنطقة، وأن أنواعًا معينة من

الأماكن ذات المنشأ الإجرامي، وخاصة المدارس الثانوية، تظهر تأثيرًا موسميًا على أنشطة الجريمة. ومن خلال أدوات السيطرة والتي تساهم في توجيه الحياة الاجتماعية، ويكون في بعض الأحيان بتواطؤ مع الذين يخضعون له، ما يسهل عملية ممارسة سلطة غير مرئية ومتحكمة بقلوب ومشاعر وغرائز الكثيرين من أفراد المجتمع الحضري.

6-الجريمة والزمكان: الأبعاد والتمظهرات:

المستخلص من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات التي تمّ اجراؤها يمكننا استنتاج ما يلي:

6-1-الجريمة في الأحياء السكنية:

تتسم الجرائم في الأحياء السكنية غالبًا بطابعها المتكرر والمترابط بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الحي، ويغلب عليها الطابع الفردي أو الجماعي المحدود، مثل السرقات البسيطة، والاعتداءات الجسدية، والعنف الأسري. كما أنّ الفاعلين في هذه الجرائم غالبًا ما يكونون من نفس الحيز الجغرافي، ما يجعلها أكثر عُرضة للضبط الاجتماعي غير الرسمي عبر شبكات الجوار.

6-2-الجريمة في الأسواق والمراكز التجارية:

تتميز الأسواق والمراكز التجارية بتركيزها على التبادل الاقتصادي والتدفق البشري الكبير، مما يخلق بيئة مناسبة لجرائم مثل السرقة بالنشل، الاحتيال التجاري، والتزوير. كما أنّ هذه الفضاءات تستقطب فاعلين متعددي الخلفيات، من محترفي الجريمة إلى الأفراد العابرين الذين يستغلون الفرص الآنية لارتكاب المخالفات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وجود أنظمة الرقابة يؤثر على طبيعة الجريمة، حيث تدفع ببعض المجرمين إلى تطوير أساليب احتيالية أكثر تعقيدًا، وهو ما يجعل الجريمة وطابعها واستراتيجياتها مرتبطة أشدّ الارتباط بالسياق المكاني المخطط له في إطار فعل اجرامي مدروس.

6-3-الجريمة في المتنزهات والأماكن العامة:

تشهد المتنزهات والفضاءات العامة أنماطًا مميزة من الجرائم تتأثر بعوامل مثل العزلة النسبية، ونمط الاستخدام الترفيهي لهذه الفضاءات، ومن بين الجرائم الشائعة في هذه السياقات: الاعتداءات الجسدية، التحرش، تعاطي المواد المحظورة، والسطو تحت التهديد. ويلعب البعد الزماني دورًا محوريًا في تحديد طبيعة الجرائم، حيث تكون الفضاءات العامة أكثر أمانًا خلال النهار مقارنة بالفترات الليلية، كما تشهد المنتزهات والأماكن العامة حرية تواجد أي شخص مهما كان جنسه أو سنه أو ثقافته، وعادة ما يتوزع المجرمون في هكذا سياقات إما بشكل جماعي متفق عليه سلفا أو بشكل فردي. وما يميز هذه الجريمة هو الترصّد واقتناص الفرص واستغلال الفوضى المكانية لارتكاب الجريمة بأقل أضرار، كاختطاف الأطفال أو السرقة وترويج الممنوعات وغيرها.

6-4-الجريمة في المواسم والمناسبات الكبرى:

خلال الفعاليات الجماهيرية والمواسم الكبرى، مثل الاحتفالات الدينية والمهرجانات الرياضية والموسمية، يبرز نمط خاص من الجرائم يرتبط بالاكتظاظ، والفوضى، وغياب التوجيه الأمني الفعّال. ومن بين هذه الجرائم: السرقات الجماعية، النصب والاحتيال، المشاجرات الجماعية، وأحيانًا أعمال الشغب والتخريب. كما أنّ طبيعة الفاعلين في هذه الجرائم تتفاوت بين المجرمين المحترفين الذين يستغلون الفوضى لتنفيذ عملياتهم، والأفراد العاديين الذين ينجرون إلى السلوك الإجرامي نتيجة ظروف آنية مثل التوتر أو الحشد الجماهيري.

6-5-الجريمة في المناطق الساحلية ومواسم الاصطياف:

تمثل المناطق الساحلية ومواقع الاصطياف بيئة فريدة تؤثر على طبيعة الجريمة وأنماطها، حيث تتغير العوامل الاجتماعية خلال الفترات الموسمية، مما يؤدي إلى ظهور أنماط جريمة مميزة مقارنة بالمناطق الحضرية، بحيث تزداد معدلات الجريمة في المناطق السياحية خلال فترات الذروة الصيفية بسبب الازدحام، مما يخلق فرصًا أكبر للممارسات الإجرامية،

والمتتبع للدراسات الميدانية في السياقات الجغرافية والمكانية المختلفة، يجد أنها تناولت العلاقة بين ثنائية الجريمة والزمكان (الموسم)، فنجد مثلا دراسة "**هرفوي ماتاكوفيتش Matakovi ć, H"**[30] والتي هدفت إلى استكشاف العلاقة بين موسمية الجريمة والسياحة في كرواتيا، باستخدام تحليل الارتباط على بيانات شهرية من عام 2007 إلى 2018، ووجدت الدراسة ارتباطًا إحصائيًا مهمًا بين وصول وإقامة السياح ومعظم أنواع الجرائم المبلّغ عنها. كان هذا الارتباط أقوى في جرائم الممتلكات وأضعف في الجرائم العنيفة.

وهي تتفق مع دراسة "**كاستل كوفاكس Castle, Y. A., & Kovacs, J. M**"[31]، إذ ركزت على استكشاف الأنماط المكانية للجريمة في مدينة صغيرة شمالية، وتقييم درجة التشابه في هذه الأنماط عبر الفصول، أين تمّ تحليل بيانات طلبات الخدمة للشرطة المرتبطة بالجرائم على مدى خمس سنوات (2015–2019) في مدينة نورث باي، أونتاريو، كندا. واستخدمت الدراسة تقنيات تحليلية مثل إحصائيات وصفية، ورسم خرائط كثافة النواة، واختبار نمط النقاط المكانية لأندرسن (SPPT) لتقييم التشابه بين الأنماط الموسمية، وأظهرت التحليلات أنّ الجرائم تكون أكثر انتشارًا في المدينة خلال الفصول الدافئة (الربيع والصيف)، مع زيادة في كثافة النقاط الساخنة في هذه الأوقات. كما وجد اختبار SPPT بعض الأدلة على اختلافات موسمية في أنماط الجريمة.

لتحلل الدراسة التي نُشرت في مجلة Computational Urban Science[32] عام 2023 التغيرات الموسمية في أنواع مختلفة من الجرائم في لندن، وتحديد كيفية تباين هذه الجرائم عبر الفصول، باستخدام بيانات الجريمة المسجلة في لندن، أظهرت الدراسة أنّ بعض أنواع الجرائم، مثل السطو والسرقة من الأشخاص، ذروتها في أشهر الشتاء، خاصة في نوفمبر. كما وجدت الدراسة أنّ بعض الجرائم، مثل تعاطي المخدرات والسرقة من المتاجر، لم تظهر أنماطًا موسمية واضحة. كما توصلت دراسات أخرى عديدة وفي سياقات ثقافية مختلفة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الزمكان والجريمة، كدراسة لينينغ **Linning, S. J**[33] ،

القائمة أساسا على التحقيق في وجود تباين موسمي في الجرائم المتعلقة بالممتلكات، وتحديد ما إذا كانت هذه الجرائم تظهر أنماطًا مكانية دقيقة تتغير بشكل كبير على مدار العام، بحيث استخدمت الدراسة بيانات تقارير الشرطة وطبقت سلسلة من اختبارات نمط النقاط المكانية لأندرسن (SPPT) لتحليل الأنماط الموسمية للجرائم في المدينتين المذكورتين.

ليحلل كل من **أندرسون ومالسون Andresen, M. A., & Malleson, N** [34] التغيرات الموسمية في أنماط الجريمة وكيفية تباينها عبر المساحات المختلفة باستخدام بيانات الجريمة وتحليلها مكانياً وزمانياً لتحديد ما إذا كانت هناك اختلافات في أنماط الجريمة بين الفصول المختلفة، وكيفية تباين هذه الأنماط عبر المناطق المختلفة. وتوصلا من خلال دراستهما إلى وجود تباين موسمي في بعض أنواع الجرائم، مما يشير إلى أنّ العوامل المحلية تلعب دورًا مهمًا في تحديد أنماط الجريمة الموسمية. ومن بين الجرائم الأكثر شيوعًا في هذه الفضاءات: **السرقات والنشل** نتيجة التجمعات الكبيرة ووجود سياح غير معتادين على المنطقة، **الاحتيال التجاري** مثل التلاعب بالأسعار، والغش في تقديم الخدمات السياحية، **الاعتداءات الجسدية والتحرّش** بسبب السهرات الليلية واستهلاك الكحول والممنوعات، **الجرائم البيئية** مثل التعدي على المحميات الطبيعية، والتلوث الناجم عن الأنشطة غير المنظمة.

يمكننا القول بأنّ البيئة البحرية والمرافئ الساحلية تشهد أيضًا جرائم متعلقة بطبيعة السياق البحري ومنها: **الجرائم البحرية المنظمة** مثل تهريب المخدرات، والصيد غير القانوني، **السرقة والاعتداء على القوارب** خاصة في المناطق ذات التواجد الأمني الضعيف **جرائم الاستغلال**، وتشهد المواسم خارج أوقات الذروة انخفاضًا في بعض الجرائم وظهور أنماط أخرى مثل السرقات المنظمة للمنشآت السياحية غير المأهولة.

كما يتنوع **الفاعلون** بين **محترفي الجريمة، والمجرمين العابرين، وأفراد غير محترفين** يستغلون الفرص المتاحة بسبب عدم دراية السياح بالإجراءات الأمنية، وعليه، تتطلب مكافحة الجريمة في هذه البيئات استراتيجيات أمنية متخصصة، مثل تعزيز الرقابة، وزيادة التواجد الأمني خلال المواسم، وتوعية السياح باتخاذ الاحتياطات اللازمة، بالإضافة إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية المنظمة لتقليل فرص الجريمة.

ويظهر مما سبق أنّ العلاقة بين الجريمة وسياقها المكاني والزماني تتسم بالتعقيد، حيث تُشَكِّل العوامل البيئية والاجتماعية المحددة لكل فضاء ديناميات خاصة لارتكاب الجريمة، وهذا يستدعي ضرورة تبني استراتيجيات وقائية تستند إلى تحليل هذه الخصوصيات، من أجل تعزيز فعالية التدخلات الأمنية والوقائية، وخلق ثقافة توعوية جماهرية لدى مرتاديها للحفاظ على السلامة والأمن النفسي والجسدي وحفظ الحقوق والممتلكات، وتبني ثقافة التبليغ والمسؤولية الأمنية الجماعية.

الجدول رقم (1) يوضح الأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة

الرقم	الأنماط المكانية للجريمة في الأقطاب الحضرية
01	معالجة وتقدير التوزيع المكاني لمساكن المجرمين.
02	أنماط الحركة المتوقعة لكل منهم عبر المكان والزمان.
03	يجمع النموذج معلومات عن مواقع الأشخاص.
04	أنماط الحركة المكانية النموذجية، أن الحدائق والمطاعم والأسواق ترتبط بالتغيرات الموسمية في معدلات الجريمة.
05	الخصائص الظرفية للمواقع لوضع تقديرات لإمكانات الجريمة في مواقع مختلفة في نقاط زمنية مختلفة.
06	استخدام عمليات المحاكاة للتنبؤ بأنماط مستقرة.
07	التغييرات في مستويات الجريمة على المستويين الجزئي والكلي.
08	فحص التوزيع المكاني للجريمة، وربط موسمية الجريمة بالمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، فضلا عن سمات البيئة المبنية.
09	أن أنواعًا معينة من الأماكن ذات المنشأ الإجرامي، وخاصة المدارس الثانوية والجامعات، تظهر تأثيرًا موسميًا على أنشطة الجريمة.
10	توفر النماذج المكانية المتعددة المتغيرات إطارا للتحديد الكمي المباشر لهياكل الترابط بين الجرائم والكشف

	عن أنماط الجريمة العامة الأساسية المشتركة بين أنواع الجرائم المتعددة.
11	تعتبر أنماط الجريمة العامة مهمة لفهم الأنماط المكانية للعديد من أنواع الجريمة على نطاق صغير.
12	تتبنى المجموعات مزيجًا من العلامات والرموز الثقافية بناءً على جاذبيتها وسيطرتها على المجال الحضري.

خاتمة:

الجريمة أمر لا مفر منه، كلما كان الهدف أكثر جاذبية، زاد احتمال حدوث الجريمة، تحليل الأنماط المكانية يوفر إمكانات كبيرة لتحسين استراتيجيات منع الجريمة وقرارات التخطيط الحضري، ويوفر هذا البحث فهماً شاملاً لأنماط الجريمة ويسهم في وضع استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة وممارسات التخطيط الحضري.

توصلت الدراسة إلى **النتائج** التالية:

1.أن التوزيع المكاني يتبع نمطًا مركزيًا ومتجمعًا، تشمل الجرائم المرتكبة في هذا المجال في الغالب العنف وتعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات.

2.هناك علاقة مباشرة بين الكثافة السكانية في هذه المنطقة ومعدل الجريمة، بحيث أن الكثافة السكانية النسبية في هذه المنطقة تزيد بأربعة (4) أضعاف عن متوسط الكثافة السكانية في مناطق أخرى من ولاية عنابة.

3.معدل الجريمة أعلى من المناطق الأخرى في المدينة إلى نفس النسبة، فإن ارتفاع معدل استخدام الأراضي السكنية وعدم وجود بعض الاستخدامات الأخرى قد أثرا على التوزيع الجغرافي للجرائم ونوعها ومعدلها، والأنماط المكانية للجرائم في هذا المجال.

4.إن الزيادة في نشاط العصابات ولا سيما نشاط العصابات العنيف في منطقة جغرافية (مثل الحي) لا تشير في حد ذاتها إلى أن الزيادة الوشيكة على مستوى المدينة.

5.بالنسبة لمختلف أنواع الجرائم التي تم فحصها، وجد التحليل الأولي، اختلافات في نمط الجريمة متسقة مع نظرية الأنشطة الروتينية.

توصي الدراسة بما يلي:

1.التطبيقات والمزايا، وتخصيص الموارد، باستخدام التحليل المكاني لتوجيه نشر الموارد وجهود منع الجريمة، والتدخلات الأمنية؛ بتحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى تدخلات محددة، مثل زيادة الدوريات، وفهم ديناميكيات الجريمة.

2.تُظهر السرقة وجرائم العنف أقوى الارتباطات الإيجابية مع الحرمان وعدم الاستقرار، تشرح المكونات المشتركة أكبر نسب التباين لجميع أنواع الجريمة، تُظهر كل جريمة سطو وسرقة مركبات أنماطًا محددة تختلف عن أنماط الجريمة العامة.

3.يجب أن تستند استجابات المجتمع لمشكلة عصابته إلى فهم نظري قوي للعصابات أنماطها الاجتماعية وسلوكياتها الفردية، هناك حاجة إلى تقييم شامل لتحديد مكونات محددة للمشاكل، وتحليل الأسباب، وتحديد الموارد المتاحة حاليًا، وكذلك الموارد اللازمة.

4.وقاية المجتمع من الجريمة ليست عملية سهلة ولكنها ليست مستحيلة، لذا يجب تحديث عناصر السياسة الجنائية المعاصرة لتواكب تطور الجريمة، وحماية المجتمع من السلوك الإجرامي، وضمان احترام القيم الإنسانية؛ بمراعاة قواعد الشرعية والحرية الشخصية.

5.يجب على المجتمع تطوير سلسلة متصلة من البرامج والاستراتيجيات المناسبة من الناحية التنموية لاستهداف الأفراد المتورطين في العصابات في جميع الأعمار ومستويات المخاطر. ينبغي للمجتمع أن ينفذ استراتيجيات ثبت نجاحها.

المراجع:

[1] –بركات المهيرات، جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجرافي، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2011، ص93.

[2] –علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص38.

[3] – صبحي نجم، أصول علم الاجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2006، ص67.

[4] –حسن إسماعيل عبيد، سوسيولوجية الجريمة، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 2004، ص87.

[5] السعايدة، خليل جميل" .التباين المكاني للجريمة في محافظة عمان لعام 2015 باستخدام الأساليب الكمية ونظم المعلومات الجغرافية ."مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، 2015. متاح على : https://ejournal.mutah.edu.jo/index.php/hsss/article/view/1300/559، أطلع عليه (2025/04/03).

[6] Erdogan, Aygun. "Exploring Crime in a Spatial and Temporal Context". Middle East Technical University, 2007.(2025/04/03 أطلع عليه) . Available at: https://open.metu.edu.tr/handle/11511/17278

[7] Lawar, Dounia., Mezou, Said., & van Nes, Akkelies. "Space and Crime in North-African City of Annaba: Using Space Syntax to Understand the Strategy of Offenders in the Choice of Location of Street Crime". Delft University of Technology, 2017. .(2025/04/03 أطلع عليه) Available at: https://repository.tudelft.nl/record/uuid%3Ace2fec8c-8af5-4e67-883f-234ca2d10568

[8] –رجاء وحيد الدويدي، البحث العلمي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2013، ص141.

[9] –محمد صفوح الأخرس، نموذج الاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص108.

[10] –مصطفى عبد الجميد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، ط2، بيروت، لبنان، 2008، ص53.

[11] –محمد عاطف غيث، قاموس على الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص153.

[12] –حمدان مداح، انحراف وإجرام أطفال الشوارع، دراسة أنثروبولوجية ميدانية بمدينة عنابة، مجلة أنثروبولوجيا، الجزائر، مجلد: 09، عدد: 02، السنة 2023، ص140. أطلع عليه (2025/02/12).
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/79/9/2/239029

[13] – أحمد أبو زيد، محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية، كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص71.

[14] – عبد الرحمان العيسوي، التحليل العلمي للجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية؛ الاسكندرية 2012، ص 83.

[15] –السيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة والشخصية: دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص83.

[16] –خديجي مختارية، وبوحسون العربي، الشباب الجزائري المراهق واللغة: إشكالية البحث عن هوية الهوية أزمة الاغتراب أم اقتراب؟) دراسة ميدانية استطلاعية على عينة من مدينة سيدي بلعباس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15(01)/2023، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص ص 77 – 94)، ص 79.
أطلع عليه (2025/02/25) https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/15/1/218623

[17] –فاتن محمد شريف، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مطبعة الانتصار لطباعة، المنصورة، مصر، 2007، ص61.

[18] –خديجي مختارية، القيم، الثقافة والتنشئة الاجتماعية تأصيل المفهوم والعلاقة في إطار التغير، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، (العدد 40)، مارس 2018، لبنان: بيروت، مركز جيل البحث العلمي، ص09. أطلع عليه (2025/02/03)
http://jilrc.com/wp-content/uploads/2020/02/40-AF.pdf

[19] –أيمن الشبول، الهجرة من الريف إلى المدينة: دراسة ميدانية لقرية أردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006، ص126.

[20] – حمدان مداح، الصحة النفسية لدى أطفال الشوارع دراسة ميدانية بمدينة عنابة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 13، العدد 3، الصفحة 556–576، 31–10–2024، ص 556. أطلع عليه (2025/02/10).

https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/116/13/3/256811

[21] – ذياب البداينة ورافع الخريشة، نظريات علم الجريمة، كتاب مترجم، دار الفكر، ط1، عمان، 2013، ص 97.

[22] –القانون رقم 20–03، المؤرخ في 30–09–2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 51 أوت 2020.

[23] –المرسوم رقم 12–123 الصادر في 29 مارس 2021، يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء الصادر في الجريدة الرسمية عدد 14، 25 أفريل 2021.

[24] –القانون رقم 04–50 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري، الصادر في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات.

[25] –أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسات القضائية، الديوان الوطني، للأشغال التربوية، الطبعة الثالثة 2001، ص 57.

[26] –بلقاسم عوين ورحمة غراب، جنوح الأحداث الأسباب والحلول، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الوادي، الجزائر، المجلد: 1، العدد: 2، سنة 2017، ص 153. أطلع عليه (2025/02/24).

https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/1/2/80132

[27] –تحسين صلاح عمان، مستخلصات الكتب والدراسات والرسائل الجامعية التي تناولت المدينة والمتوافرة في مكتبة الجامعة الأردنية عمان، مطبعة أمانة العاصمة، 2012، ص74.

[28] –توفيق عبد الرحمن أحمد، دروس في علم الإجرام، نشأة علم الإجرام وعوامل الإجرام الداخلية والخارجية مقروناً بإحصاءات جنائية، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2017، ص67.

[29] –نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص71.

[30] Mataković, H. Seasonality of Crime in Croatia: A Relationship with Tourism. *Tourism: An International Interdisciplinary Journal*, 68(2), 2020, 195–206 أطلع عليه (2025/04/03).https://hrcak.srce.hr/238781

[31] Castle, Y. A., & Kovacs, J. M. "Identifying seasonal spatial patterns of crime in a small northern city." *Crime Science*, 10(1),2021, 25. .(2025/04/03) أطلع عليه https://doi.org/10.1186/s40163-021-00161-w

[32] Author(s) not specified. Seasonal characteristics of crime: an empirical investigation of the temporal fluctuation of the different types of crime in London. *Computational Urban Science,2023*. أطلع عليه (2025/04/03)https://link.springer.com/article/10.1007/s43762-023-00094-x

[33] Linning, S. J. "Crime seasonality and the micro-spatial patterns of property crime in Vancouver, BC and Ottawa, ON." *Journal of Criminal Justice*, 43(6),2015, 544–555. .(2025/04/03) أطلـــــع عليـــــه https://doi.org/10.1016/j.jcrimjus.2015.04.007

[34] Andresen, M. A., & Malleson, N."Crime seasonality and its variations across space." *Applied Geography*, 43,2013, 25–35. .(2025/04/03) أطلع عليه https://doi.org/10.1016/j.apgeog.2013.06.007